تحديـات فتح نوافذ إسلاميـة في البنوك التقليديـة – حالة الجزائر-

د. رمضاني لعلا• & د. البرود ام الخير••

ملخص

إن النجاح الذي عرفته المصارف الاسلامية في كافة ارجاء العالم، خصوصا في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، دفع هذا بالبنوك التقليدية إلى الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية، باعتبارها كبديل استراتيجي من البدائل التمويلية المتاحة، وهذا من خلال تعبئة المدخرات للأفراد والمؤسسات والقيام بتوظيفها.

ونظرا لتعدد صور العمل بالصناعة المالية الاسلامية، قامت البنوك التقليدية بفتح نوافذ أو شبابيك إسلامية في شكل وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي لهذه البنوك، لاستقطاب أكثر للموارد التمويلية المتاحة، وتنويع الخدمات المقدمة. وعليه فإننا في دراستنا هذه سنقوم بتحليل واقع وتحديات انشاء نوافذ اسلامية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، النوافذ الاسلامية، الهيئة الشرعية.

Challenges of opening Islamic windows in traditional banks –The case of Algeria -

Abstract

The success of Islamic banks around the world, especially in light of the recent global financial crisis, has prompted conventional banks to adopt the Islamic banking model as a strategic alternative to financing alternatives by mobilizing savings and mobilizing individuals and institutions.

In view of the many forms of work in the Islamic financial industry, traditional banks have opened Islamic windows or windows in the form of an administrative unit within the organizational structure of these banks to attract more available financing resources and diversify the services offered.

Therefore, in this study we will analyze the reality and challenges of establishing Islamic windows in Algeria

Keywords: Islamic banks, conventional banks, Islamic windows, Shariah board.

• أستاذ محاضر أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الاغواط، الجزائر l.ramdani@yahoo.fr.

•• استاذة محاضرة ب، المركز الجامعي افلو، افلو، الجزائر، mm.elbaroud@gmail.com

مقدمة:

تعتبر الصيرفة الاسلامية أحد المواضيع المهمة التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل مجموعة من الهيئات الدولية، والبنوك العالمية، نظرا لجملة النجاحات التي حققتها منذ سنوات عدة، في جذب المدخرات والقيام بعلميات استثمارية من خلاف مختلف الصيغ التمويلية المختلفة، واضافة الى هذه المميزات التي تحوزها البنوك الإسلامية فقد ساهمت في جذب البنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها، حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم خدمات إسلامية ضمن خدماتها التقليدية، محاولة منها جذب اكبر شريحة من العملاء، حيث عرفت ظاهرة فتح النوافذ أو الشبابيك الاسلامية في البنوك الربوية خلال نهاية القرن الماضي انتشارا واسعا، خصوصا بعد النجاح الكبير الذي حققته البنوك الاسلامية في مختلف ارجاء العالم، وبهذا اصبح من الضروري على البنوك الربوية التقليدية في الجزائر مسايرة هذا التطور من أجل المساهمة في تعبئة اكثر للمدخرات المالية وفتح المجال أمام الافراد للاستفادة من خدمات الصيرفة الاسلامية، وعليه فانه في هذه الدراسة أردنا أن نبرز أهم التحديات الضرورية لفتح نوافذ للصيرفة الاسلامية في البنوك التجارية الجزائرية أ، وأهم مقومات نجاحها، وهذا من خلال المحاور التالية:

- ✓ **المحور الأول:** ومفهوم وخصائص النوافذ الاسلامية؛
- ✓ **المحور الثاني:** الأهداف والآثار الناجمة عن فتح النوافذ الإسلامية وإشكالية تحول المصارف الربوية إلى بنوك إسلامية؛
- ✓ **المحور الثالث:** ضوابط ومقومات نجاح اقامة نوافذ اسلامية في الجزائر

I . ومفهوم وخصائص النوافذ الاسلامية

1. نشأة النوافذ الإسلامية:

إن فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض المصارف الربوية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية. إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية. عندها قررت بعض المصارف الربوية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف الربوية التي إتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام مصرف مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية[1].

وقد أدى تشجيع المصرف المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من المصارف الربوية هناك إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية؛ الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1980 و1981 إلى خمس وثلاثين فرعا تتبع عددا من المصارف الربوية كمصرف مصر ومصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف النيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه المصارف قرارا بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي تنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987 بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990 , ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعاً إسلامياً موزعة على مختلف مدن المملكة. هذا بالإضافة إلى الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية الأخرى والتي قررت الدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي كالمصرف السعودي البريطاني والمصرف السعودي الهولندي, ومصرف الرياض وغير ذلك[2].

2. مفهوم النوافذ الاسلامية:

لقد تعددت التسميات المختلفة حول مفهوم الفروع الإسلامية أو النوافذ الإسلامية أو الشبابيك، ليعرفها البعض على أنها تلك الفروع التي تنتمي المصارف ربوية، وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبق الأحكام الشريعة الإسلامية [3].

كما يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية[4] .

كما يعرفها البعض على أنها تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوط التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية، كما يطلق على النوافذ الإسلامية بظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية اسلامية الى جانب الخدمات التقليدية[5] .

كما عرفها مجلس الخدمات الإسلامية عمليات النوافذ الإسلامية كجزء من مؤسسات الخدمات المالية التقليدية والتي تكون فرعا لتلك المؤسسة او وحدة متخصصة تابعة لها، توفر كل من خدمات إدارة الصناديق او حسابات الاستثمار، والتمويل والاستثمار المتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ومن حيث المبدأ تكون النوافذ مستقلة بذاتها من حيث الوساطة متفقة مع احكام الشريعة الاسلامية ومبادئها، اذ يتم استثمار اموال الصناديق من موجودات متفقة مع الشريعة الاسلامية[6].

وعليه يمكن اعطاء تعريف شامل للنوافذ الاسلامية بانها وحدات تابعة للمصارف التقليدية أو فروع تقليدية تمارس العمليات المصرفية الإسلامية تخضع للرقابة من قبل الهيئات الشرعية المختصة.

3. خصائص النوافذ الإسلامية، وأهم الفروق الأساسية بين فروع المعاملات الإسلامية والفروع التقليدية

1.3. خصائص النوافذ الإسلامية: إذا كانت المصارف الإسلامية المستقلة والفروع الإسلامية في المصارف التقليدية تشترك مع النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية بمجموعة خصائص أسهب الفقهاء فيشرحها وتوضيحها بدءا من اتفاق جميع أنشطتها مع إحكاما لشريعة الإسلامية، مرورا بخضوعه المراقبة هيئة شرعية مختصة واعتمادها صيغ و أساليب المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة وغيرها من الصيغ المصرفية الإسلامية، ونذكر من الخصائص ما يلي [7] :

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أنت تكون متفقة مع أحكام الشريعة، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية؛
- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.
- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في الفروع الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة, بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية؛
- حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين؛
- عند حاجة الفرع الإسلامي إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لدية، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

2.3. الفروق الأساسية بين فروع المعاملات الإسلامية والفروع التقليدية: يمكنا يجاز أهم الفروق بين الفرع الإسلامي والفرع التقليدي في الآتي[8]:

- التزام فروع المعاملات الإسلامية (النوافذ) بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهنا غير وارد لدى الفروع التقليدية؛
- خضوع فروع المعاملات الإسلامية للرقابة الشرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية؛
- تساهم فروع المعاملات الإسلامية في مجال التنمية الاجتماعية والتوعية الدينية والدعوة الإسلامية، وهذا غير ملزم للفروع التقليدية؛
- يجب أن يلتزم العاملون بالفروع الإسلامية بالعقيدة الإسلامية وبالمثل الحسنة وبالسلوكيات السوية باعتبارهم من سفراء الدعوة الإسلامية، وربما يعمل بالفروع التقليدية غير المسلمين والتي تختلف عقيدتهم عن عقيدة المسلمين؛
- تتمثل أهم مصادر الأموال في فروع المعاملات الإسلامية في الحسابات الاستثمارية، وفقا لعقد المضاربة الإسلامي، بينما يقابل ذلك في الفروع التقليدية الودائع وفقاً لعقد القرض بفائدة والتي تعتبر من الربا المحرم شرعا؛
- تتمثل أهم صيغ استخدامات (توظيف) الأموال بمعرفة فروع المعاملات الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع والاجارة والتي تقوم على ضوابط شرعية، بينما يقابل ذلك في الفروع التقليدية منح الائتمان وفقاً لعقد القرض بفائدة؛
- يحصل أصحاب الحسابات الاستثمارية في فروع المعاملات الإسلامية على نسبة شائعة من الارباح المحققة وفقاً لعقد المضاربة، كما قد يخسرون إذا لم يحقق الفرع ربحا، بينما يحصل المودعون في الفرع التقليدي على فائدة (عائد) ثابتة بصرف النظر عن نتيجة النشاط من ربح أو خسارة؛
- إذا تعسر المدين في الفرع الإسلامي يعطى مهلة إذا ثبت ذلك باليقين تطبيقا لقول الله عز وجل: "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" (البقرة:280) وإذا تبين أنه موسر ويماطل في السداد فيوقع عليه العقوبة والتي يقدرها أهل الخبرة ودليل ذلك قول لرسول –صلى الله عليه

وسلم-" لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته"، بينما في الفروع التقليدية يحسب على المدين التأخر فوائد بصرف النظر عن انه معسر أم مماطل.

II. الآثار الناجمة عن فتح النوافذ الإسلامية وإشكالية تحول المصارف الربوية إلى بنوك إسلامية؛

1. الاهداف الناجمة عن فتح النوافذ الاسلامية:

تتعدد وتتنوع أهداف فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية وتختلف من دولة لأخرى و من مصرف لآخر، من أهداف دينية و اجتماعية و اقتصادية نذكر منها ما يلي[9]:

- **الهدف الديني:** بالنظر لكون غالبية المسلمين وعزوف أكثرهم عن التعامل مع المصارف التقليدية وعدم الاستفادة من خدماتها المحرمة في الشريعة الإسلامية، والرغبة في فسح المج الأمام الجمهور في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، والتأكيد على تحريم الربا في هذه التعاملات وحثهم على الدفع بمدخراتهم إلى هذه النوافذ الإسلامية بما يصب في تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحرم احتكار الأموال وتدعو إلى استثمارها . ولا شك أن في إيداعها هذه النوافذ استثمارا هذه الأموال بما يخدم الإسلام والمسلمين خاصة بعد ارتفاع معدلات، وعدم قدرة أغلبهم على استثمار أموالهم بأنفسهم؛

- **الهدف الاقتصادي** : تشكل هذه النوافذ وسيلة فعالة لاجتذاب، خصوصا اذا عرف معدل الادخار لدى الافراد ارتفاعا، ورغبتهم معدلات الادخار لدى في الاستفادة من هذه الأموال واستثمارها بما يخدم مسيرة اقتصاد بلدانهم، وعدم فسح المجال لهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة إلى البلدان التي تحظى فرص الاستثمار، حيث تعمل هذه النوافذ على جذب رؤوس الأموال و المدخرات و توجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على أسس و مبادئ الشريعة الإسلامية، لان إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف الحكومية التقليدية، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيس للمصرف التقليدي ومن ثم إلى الخزينة العامة للدولة؛

- **الهدف الاجتماعي** : إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلاشك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني، فبدلا من أن تكون هذه الأموال المعطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلامية الغراء ،مما يسهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع و الخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهه الزيادة في الطلب و تستمر الدورة الإنتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة؛

على أن بعض الفقهاء يؤكد أن العائد الاجتماعي المرجو من المصرف الإسلامي إنما يتوقف بصفة أساسية على ما إذا كان المصرف يعمل ضمن تخطيط إسلامي شامل للمجتمع، فعندها ستكون النتائج أفضل وأعظم، على العكس مما لو كانت المسألة تتوقف على وجود مصرف إسلامي يعمل بمعزل عن بقية جوانب المجتمع وبعض النوافذ الإسلامية التي تعمل في إطار تخطيط المصارف التقليدية، مما يضعف سبل نجاحها في تحقيق هذا الهدف الاجتماعي البناء.

– **هدف التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة:** يركز جانب كبير من الفقهاء ممن يؤيد بفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية على ضرورة استفادة هذه النوافذ من الخبرات المتراكمة لدى العاملين في المصارف التقليدية و سهولة سيطرة المصرف أو فرعه على النوافذ المفتوحة، فضلا عن سهولة الإجراءات القانونية لفتح النوافذ الإسلامية قياسا بإجراءات تأسيس مصرف أو فرع جديد، ناهيك عن إمكانية اعتماد هذه النوافذ سبيلا للتدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي في البلاد إلى النظام المصرفي الإسلامي الشامل ،إذ إن من الصعوبة بمكان أن تتحول المصارف التقليدية مباشرة إلى مصارف إسلامية فهنا كالعديد من الصعوبات و المعوقات التي تكتنف عملية التحول المباشرة، أما إذا أصبح التحول بشكل تدريجي و بطريقة فتح النوافذ الإسلامية أولا ثم صيرورة هذه النوافذ فروعا للمصارف التقليدية ومن ثم الانتقال إلى المصارف الإسلامية بشكل كامل فستكون العملية أسهل بكثير.

2. الاثار الناجمة عن فتح النوافذ الاسلامية واشكالية تحول المصارف الربوية إلى بنوك اسلامية:

– **الاثار الناجمة عن فتح النوافذ الاسلامية:** إن السماح للبنوك الربوية بفتح نوافذ إسلامية سيؤدي لإعراضها عن التحول الكامل إلى النظام المصرفي الإسلامي، مادامت تستطيع العمل في السوقين، فحتى لو كانت أرباح العمل المصرفي الربوي أقل من أرباح العمل المصرفي الإسلامي فلن تتحول وتخسر أحد السوقين.أما إذا أغلق السبيل أمام هذه النوافذ ، فلن يكون هنالك سبيل للمصارف الربوية إلا التحول الكامل للصيرفة الإسلامية، لجني الأرباح المأمولة من هذا القطاع، مع زيادة اتجاه العملاء نحو الصيرفة الإسلامية ، و نبذ الصيرفة الربوية .وبهذا يكون منع إقامة النوافذ لاجازتها هو الحافز للتحول الكامل من النظام الربوي إلى النظام الإسلامي، لأن من يستطيع أن يعمل في السوقين و تربح بهم لن يترك أحدهما، أما إذا لم يكن له الخيار إلا العمل في سوق واحد منهما، فسيبحث عن السوق ذي الربحية الأعلى، و كلما توسع قطاع المتعاملين مع البنوك الإسلامية ازدت فرصة تحول البنوك الربوية إلى النظام الإسلامي، والخلاص من الربا في مجتمعاتنا[10].

– **المشكلات والعقبات التي تعوق طرق إقامة نوافذ إسلامية:** تتفاوت هذه المعوقات بحسب الحالة من مصرف الى آخر كما أنها تتفاوت أيضا في درجة أهميتها فيما بين المصارف التي تختار مجرد افتتاح

نوافذ اسلامية وتلك التي تختار تحويل فروع تقليدية الى فروع اسلامية خاصة إذا ما كان الهدف هو خدمة قطاع الأفراد الذى يتطلب التوسع في شبكة هذه الفروع المحوّلة وربما افتتاح فروع اسلامية جديدة. لذلك لعله يكون مفيدا أن نستعرضها جميعا في هذا المقام تسجيلا للتجربة، وتعميما للمعرفة، خاصة فيما يتعلق بتحويل الفروع للاستفادة منها في المصارف الراغبة في اتباع نفس النهج في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مستقبلا. وتتمثل هذه المشكلات والمعوقات في التالي[11] :

✓ **معوقات إدارية:** عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا. الأمر الذى قد يؤدى الى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه. الأمر الذى يؤدى بدوره الى بروز السلبيات التالية:

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك
- ظهور احتكاكات عملية تمتد ، كما سبقت الاشارة ، لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على ادارة الفروع بشقيها الاسلامي والتقليدي.
- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

✓ **معوقات ذات صلة بالموارد البشرية:** هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الاسلامي في البنك. فبالإضافة الى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل ، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدى الى حالة من عدم التأكد لدى العاملين في المصرف وشيوع "الاشاعات" وتدنى الروح المعنوية بينهم. كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في المصرف على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الاسلامي ، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف الى الشعور بالحيرة وعدم التأكد.

✓ **معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:** تشير التجربة الى أن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم لصيرفة الاسلامية فيها جنبا الى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطى انتباها كافيا للأمرين التاليين:

عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية ، الأمر الذى ينعكس على العمل نفسه فى صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة

العملاء.

- ✓ **معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية:** كانت محدودية المنتجات المصرفية الإسلامية من الأمور التي كثر الحديث عنها خلال هذه المرحلة الأوّلية، ولعلى أشير هنا الى أن هذا النقص تجلى أكثر ما يكون في مجال أعمال الخزينة وأدواتها، وهو الأمر الذى أعتقد أنه لا يزال قائما حتى يومنا هذا. وبالرغم من أن السوق المصرفي الإسلامي قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للمصرفية الإسلامية، إلا أن المنتجات المصرفية الإسلامية كماً ونوعاً لا تزال في بداية الطريق[12].

III . ضوابط ومقومات نجاح اقامة نوافذ اسلامية في الجزائر (الجزائر نموذجا)

1. الضوابط فتح النوافذ الاسلامية:

1.1. **الضوابط الشرعية** : تتمثل فيها يلي[13]:

- وجود توجه صادق للبنك التقليدي ممثلا في مجلس الادارة في ممارسة العامل المصرفي الاسلامي وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، ويترجم صدق التوجه بعد التساهل في الالتزام الشرعي وتجنب ارتكاب مخالفات شرعية لأنها تشوه حقيقة النوافذ الاسلامية ومصداقيتها، والذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة ان هذه النوافذ الاسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الاسلامية؛
- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة عمليات التمويل والاستثمار وفق الشريعة الاسلامية، وكذلك تحريم الربا بجميع اوجهه المعروفة سواء لحساب الغير على ان تذكر تلك الاعمال في عقد التأسيس؛
- تطوير وسائل اجتذاب الاموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على اسس الشريعة الاسلامية ومبادئها؛
- ضرورة الفصل التام بين اموال النوافذ الاسلامية واموال البنك التقليدي وفروعه، وان يضع القائمون على البنك في نصب اعينهم ان هذا الفصل هو معيار حيوي لمصداقية العمل في اطار الصيرفة الاسلامية التي تتم من خلال النوافذ الاسلامية للبنك التقليدي؛
- تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في نجال العمل المصرفي الاسلامي، ويجب على النوافذ الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية، او استشارية؛

- يجب على النوافذ الاسلامية تجنب تمويل المشروعات التي لا تتفق مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

2.1. **الضوابط القانونية او النظامية:** ليس ممكنا ولا جائزا بطبيعة الحال أن تعمل البنوك الإسلامية أو البنوك التي تقدم خدمات مصرفية مزدوجة خارج الإطار العام للقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي في المجتمع المحلي والذي تمارس مارس فيه أعمالها، ولا حتى على المستوى الدولي الذي تكاد ثورة المعلومات والاتصالات تجعلها سوقا واحدة تتنافس فيها كل المؤسسات المالية من مختلف دول العالم على اختلاف أحجامها وتوجهاتها ناهيك عن قدوم البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق المحلية لتنافس البنوك الوطنية في عقر دارها في ظل نظام العولمة يزيل ليس فقط الحواجز الجغرافية ولكن يزيل أيضاً الحواجز القانونية. ولعل هذا النظام العالمي الجديد نظام العولمة يمثل واحداً من أهم التحديات التي يتحتم على البنوك الإسلامية الاستعداد لمواجهتها بيقظة تامة، وبإتباع نفس ''قواعد اللعبة '' التي تحكم تصرفات وخطط البنوك والمؤسسات الدولية الكبيرة سواء كان ذلك من حيث ابتكار وتطوير المنتجات أو استخدام التقنيات المصرفية الحديثة أو التكتل والاندماج في وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة بنجاح في سوق بلا حدود طبيعية كانت أو مصطنعة[14].

لعل في ذلك ما يحفز البنوك الإسلامية عامة إلى التنسيق فيما بينها لإقناع الجهات الإشرافية بضرورة إيجاد قواعد تنظيمية ونظم رقابية تخص العمل المصرفي الإسلامي وتنظم علاقات البنوك الإسلامية فيما بين بعضها البعض وفيما بينها وبين البنوك التقليدية. إن مزايا إيجاد مثل هذا النطام الإشرافي والرقابي على عمل البنوك الإسلامية سوف يخدم ليس فقط العمل المصرفي الإسلامي وإنما سوف يخدم أيضا قضايا السياسات المالية والنقدية في الدولة.

3.1. **الضوابط المالية والمحاسبية:**

– الفصل المحاسبي بين النافذة والمصرف بإيجاد قسم المحاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل، ومستندات قيد واوراق ثبوتية مستقلة منها مركز مالي، وحساب مصروفات وايرادات مستقلة من غير خلط حسابات المصرف التقليدي الاخرى؛

– اعتماد المصرف الاسلامي او النافذة الاسلامية في مسك واعداد حساباته واستخراج نتائج اعماله على معايير المحاسبة والمراجعة التي تنتهجها المؤسسات المالية الاسلامية؛

– واجب على المصرف الاسلامي او النافذة الاسلامية ايجاد أدوات التحوط المناسبة التي تحول دون تعرضه للمخاطر المختلفة؛

- خضوع المصرف التقليدي الذي يملك نافذة لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية لجميع متطلبات السيولة، وكفاية رأس المال، والاحتياط القانوني، وجميع النسب القانونية والمعيارية التي تخص التركزات الائتمانية وغيرها بما فيها أنشطة النافذة الإسلامية؛

- التزام المصرف التقليدي بإعداد بياناته المالية المجمعة وفق المعايير المحاسبية الدولية والافصاح عن الانشطة والخدمات المالية الاسلامية التي يقدمها من خلال النافذة كما ونوعا، وعن مخاطرها وكيفية ادارتها، وتأثيرها في المركز المالي المجمع للمصرف؛

- يتم توظيف الاموال في النوافذ الاسلامية بعقود المرابحة او المشاركة او المضاربة او السلم أو الاستصناع او الاجارة وهذه كلها جائزة شرعا وفقا لقواعدها الشرعية؛

- بغية تعزيز وتكريس عنصر الاستقلال المالي وعدم التبعية المالية للنافذة الاسلامية للمصرف التقليدي يجب على النافذة اعداد مركز مالي مستقل عن المركز المالي للمصرف.

3. **مقومات نجاح اقامة نوافذ اسلامية في الجزائر:** يمكن القول ان هذه المقومات تعتبر نقطة مشتركة لنجاح الصيرفة الاسلامية بشقيها في الجزائر سواء تعلق الامر بإقامة نوافذ اسلامية بالبنوك التجارية الربوية أو توسيع خدمات البنوك الاسلامية المتواجدة بالتراب الجزائري.

وعليه يتعين على السلطات العمومية الجزائرية مجموعة من المتطلبات نذكر منها[15] :

1.3. **تقنين العمل المصرفي :** والمقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كلما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سنّ قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية.

كما أن سنّ قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية والنوافذ الاسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:

- إدراج ملف المصارف الإسلامية والنوافذ الاسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية.
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين اقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية وتطوير الصيرفة الاسلامية من خلال تشجيع فتح نوافذ اسلامية.
- دراسة القوانين المنظمة لعمل الصيرفة الاسلامية في الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة من تجاربها في هذا المجال.

- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم اخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون.

2.3. تنظيم العلاقة مع البنك المركزي : إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية ،يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك ، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته ،بل المطلوب هو إيجاد و استخدام أدوات و أساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، و تنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن ما ذكُر سابقا من سنّ قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية،وبالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية في جوانبها الأساسية نذك منها : نسبة الاحتياطي القانوني، دور الملجأ الاخير للإقراض، نسبة السيولة، معدل الكفاية راس المال .

3.3.التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية :يسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية ، في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيرا من البنوك الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علمياً و عملياً للعمل بالمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، ويتم ذلك من خلال:

- إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة المشار إليها سابقا وإذا لم يتسنّ ذلك في القريب العاجل؛

- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا بداخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة؛

- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، مثل : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة ، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من جهة اخرى، ومجلس الخدمات الاسلامية ، الذي يضع قواعد الحيطة والحذر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة، وتراعي خصوصية العمل بالبنوك من جهة اخرى.

الخاتمة:

نرى في الأخير، أن إقامة أو فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك الربوية، فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الاسلامية، وعامل مهم لجذب للأفراد من خلال اقبالهم نحو هذه النوافذ لاستثمار مدخراتهم وتعظيم عوائدهم المالية، وعليه يمكن أن نقدم من خلال دراستنا هذه مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساعد السلطة النقدية في الجزائر على إقامة وتجسيد هذه الفكرة في أرض الواقع، ونذكر منها:

- لا بد من إقامة أو انشاء مراكز بحوث متخصصة في الدراسات والبحوث التطبيقية، التي تتعلق بتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية؛
- لا بد من توفر الإطار القانوني والتشريعي لهذه الفكرة في اقرب وقت ممكن نظرا للضرورة الملحة نحو التوجه الى الصيرفة الاسلامية؛
- لابد من توفر الارادة السياسية التي تدعم هذا التوجه نحو العمل بالمنتجات ومختلف صيغ التمويل الاسلامية المختلفة؛
- لابد من تكليف بيوت خبر هذه الدراسات بناء من تجارب سابقة رائدة في هذا المجال؛
- من الضروري وجود قانون ولوائح خاصة بالرقابة والاشراف على النوافذ الاسلامية تتفق مع طبيعتها الخاصة؛
- الحرص التام على عمل النوافذ الاسلامية وفق احكام الشريعة الاسلامية وعدم اختلاط اموال وارباحها مع البنك الربوي؛
- لابد من ادراج هذه التخصصات على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة.

الهوامش والمراجع:

[1]سمير مصطفى متولى , **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها** , مجلة البنوك الإسلامية , الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية, مصر , العدد 34، فبراير 1984 , ص22.

[2] فهد الشريف **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، ابحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، محرم 1424 هـ، ص 06.

[3] حسين شحاتة ،**الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية** ،مجلة الاقتصاد الإسلامي ،بنك دبي الإسلامي، 2001، ص 33.

[4]مصطفى إبراهيم محمد مصطفى،**تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية** ،رسالة .ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة،2006،ص11.

[5] عمر زهير حافظ، **راي في مسالة النظام المزدوج في الاعمال البنكية**، مجلة الاموال، جدة، العدد الاول، 1996، ص 55.

[6]مجلس الخدمات الاسلامية ، **الارشادات المتعلقة الرئيسية في اجراءات الرقابة الاشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية عدا مؤسسات التامين الاسلامية/ التكافل وصناديق الاستثمار المالية**، ديسمبر 2007، ص 21.

[7] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

[8] حسين حسين شحاتة. القاهرة ، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الاسلامية بالبنوك التقليدية**.مجلة الاقتصاد الإسلامي, بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240, 2001 ، ص 06.

[9] احمد خلف حسين الدخيل ، **النوافذ الاسلامية في المصارف الحكومية العراقية**، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 19، العدد 2، ص 55-60

[10] نجيب سمير خريس، **النوافذ الاسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي اسلامي**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني، 2014، ص 150.

[11]سعيد سعد المرطان, **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي :النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، مكة المكرمة, تنظيم جامعة ام القرى , 5/30 – 2005/6/2، ص 15.

[12] مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية** ، لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة ، قسم الإقتصاد الإسلامي،مكتب القاهرة ، 2006،ص 129.

[13]بوفاسة سليمان ومناصري احمد، **اليات فتح نوافذ اسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر وعوامل نجاحها**، الملتقى الوطني الخامس دوز البنوك الاسلامية في تعبئة الادخارات المالية في ظل الازمة المالية الحالية بالتزكيز على الجزائر، لواقع وافاق، جامعة المدية، الجزائر، 2016/12/1، ص 12

[14]سعيد سعد المرطان، **الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية, المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد الأول، 1999، ص31.

[15]سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2010/009، ص 311-313 ، بتصرف.

المراجع

1- بوفاسة سليمان ومناصري احمد، اليات فتح نوافذ اسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر وعوامل نجاحها، الملتقى الوطني الخامس دوز البنوك الاسلامية في تعبئة الادخارات المالية في ظل الازمة المالية الحالية بالتزكيز على الجزائر، لواقع وافاق، جامعة المدية ، الجزائر، 2016/12/1

2- حسين حسين شحاتة. القاهرة ، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الاسلامية بالبنوك التقليدية.مجلة الاقتصاد الإسلامي, بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240, 2001

3- فهد الشريف الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، ابحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، محرم 1424 هـ،

4- حسين شحاتة ، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية ،مجلة الاقتصاد الإسلامي ،بنك دبي الإسلامي، 2001

5- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة .ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة،2006

6- عمر زهير حافظ، راي في مسالة النظام المزدوج في الاعمال البنكية، مجلة الاموال، جدة، العدد الاول، 1996

7- مجلس الخدمات الاسلامية ، الارشادات المتعلقة الرئيسية في اجراءات الرقابة الاشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية عدا مؤسسات التامين الاسلامية/ التكافل وصناديق الاستثمار المالية، ديسمبر 2007.

8- سعيد سعد المرطان, تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي :النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، مكة المكرمة, تنظيم جامعة ام القرى , 5/30 – 2005/6/2،

9- سعيد سعد المرطان, تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي :النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، مكة المكرمة, تنظيم جامعة ام القرى , 5/30 – 2005/6/2،

10- سعيد سعد المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية, المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد الأول، 1999

11- سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2010/009

12- مير مصطفى متولى , فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها , مجلة البنوك الإسلامية , الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية, مصر , العدد 34، فبراير 1984 .

المجلد الأول (01) العدد الثاني (02) ديسمبر 2017